الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي

صلاح رمضان إسماعيل
علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية / جامعة الجفارة
salah6093524@gmail.com

ملخص البحث

الهجرة من أهم الظواهر التي أسهمت في انتشار الإنسان على سطح الأرض، كما أسهمت في نشر العلم المعرفة، والثقافة، والتطور، وتلاقي الحضارات.

وأصبحت الهجرة مُشكلة تؤرّق الدول الطّاردة والجاذبة على السّواء، وقد أصبحت هذه الهجرة إحدى القضايا التي حظيت باهتمام كبير في السنوات الأخيرة

إن المشكلة الحقيقية في هذه الظاهرة أن الدولة الليبية أصبحت تشهد هجرة بشرية مكثفة من كل أجزاء وأقاليم أفريقيا، وهذه الهجرة البشرية تستقر في المنطقة مؤقتاً ثم لا تلبث أن تواصل هجرتها بطرق قانونية وغير قانونية (الهجرة غير الشرعية) الى أوروبا وبخاصة بلدان جنوبها (إيطاليا وفرنسا وإسبانيا) حيث أن ليبيا تعتبر دولة عبور وليست مقصدا للمهاجرين.

مقدمة:

الهجـرة ظـاهرة تاريخيـة سـاهمت في عمليـات البنـاء والتنميـة ومنـذ فجـر التـاريخ والتحركات البشرية لم تتوقف على وجـه البسـيطة، والهجـرة وهي تلعب دورا مهمـا في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات ، وتساهم بشكل فعال في بناء حضارة إنسـانية مشتركة. وقد أصبحت الهجرة في المرحلة التاريخية المعاصرة ذات اتجـاه واحـد بسـبب الأوضاع السيئة في مناطق كثيرة من الدول الناميـة ولانعـدام التـوازن في العـالم ، ممـا جعل المهـاجرين غـير الشـرعيين يخـاطرون بحيـاتهم وبكـل مـا لـديهم، حـالمين بتحقيـق مستوي معيشي أفضل والتخلص من السلبيات التي يعتقدون أنها تطاردهم في بلادهم.

وحديثا أصـبحت الهجـرة مُشـكلة تـؤرّق الـدول الطّـاردة والجاذبـة على السّـواء، وقـد أصبحت هذه الهجرة إحـدى القضـايا الـتي حظيت باهتمـامٍ كبـير في السـنوات الأخـيرة ، حيث تسـتقبل أوروبـا سـنويّاً أعـداد كبـيرة من المهـاجرين غـير الشـرعيين ، كمـا تُشـير تقديرات الأمم المُتّحدة إلى أنّ أوروبـا ستسـتقبل 159 مليـون مهـاجراً حتّى عـام 2025 لتعويض العجز الديموغرافي النّاجم عن انخفاض نسبة الخصوبة فيها.

وقد أصبحت الهجرة في المرحلة التاريخية المعاصرة ذات اتجاه واحد بسبب الأوضـاع السيئة في منـاطق كثـيرة من الـدول الناميـة ولانعـدام التـوازن في العـالم ، ممـا جعـل المهاجرين غير الشرعيين يخاطرون بحياتهم وبكـل مـا لـديهم، حـالمين بتحقيـق مسـتوي معيشي أفضل والتخلص من شبح الفقر الذي يطاردهم في بلادهم.

هذا البحث محاولة لتوضيح الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي ، حيث أن خصوصية المجتمع الليبي تجعله بتأثر بشكل مباشر من ظاهرة الهجرة فانتقال الأمواج البشرية من الدول المصدرة للهجرة ومعظمها دول متخلفة تعاني ويلات الحروب والجهل والتخلف والفقر والمرض إلى الدول الغربية المتقدمة المستقبلة للهجرة ، جعل التراب الليبي مجال للعبور وانتظار بالنسبة للمهاجرين مما يؤثر بشكل مباشر في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الليبي .

مشكلة البحث .

الهجرة غير الشرعية هي انتقال الأشخاص بطريقة تعرض حياتهم للخطر ، حيث يضطرون في أغلب الأحيان إلى السفر في ظروف غير إنسانيه كما أنهم قد يتعرضون للاستغلال وسوء المعاملة. وتعتبر العديد من الدول هذه التحركات تهديداً لسيادتها وأمنها ، علماً أن ذلك قد يكون، في بعض الحالات ، سبيل الخلاص الوحيد المتاح أمام الأشخاص الفارين من الحروب أو الاضطهاد والمرض والبطالة والفقر .

وقد أشارت العديد من الدراسات والتقارير الصادرة عن هيئات ومنظمات دولية تشير إلى خطورة الهجرة غير الشرعية ، وتنامي هذه الظاهرة بصورة باتت تؤرق المجتمع الدولي، حيث يشير تقرير صدر مؤخرا عن منظمة الأمم المتحدة عن دوافع وأسباب الشباب لهذه الهجرة ، إلى أن أسباب الهجرة الجماعية غير الشرعية يعود إلى ازدياد أعداد الشباب في العالم الثالث ، وتناقص وتدهور فرص وأوضاع العمل ، بالإضافة إلى زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقير (بدير ، 357 ، (www.Aidiwan.org/News-Action

وقد حدد القانون الليبي رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة في ليبيا بأنه يعد مهاجرا غير شرعي كل من دخل الأراضي الليبية ، أو أقام بها دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى ، وقد طالبت عدة أطراف دولية مؤخرا بإلغاء هذا القانون الذي يجرم الهجرة غير الشرعية ، وإنشاء نظام اللجو، بل أشارت بعض الأطراف إلى إنشاء وإقامة مدينة كبيرة للاجئين على الساحل الليبي واستقبال طلبات اللجوء من اللاجئين الذين يصلون هناك من أفريقيا .

إن المشكلة الحقيقية في هذه الظاهرة أن الدولة الليبية أصبحت تشهد هجرة بشرية مكثفة من كل أجزاء وأقاليم أفريقيا ، وهذه الهجرة البشرية تستقر في المنطقة مؤقتاً ثم لا تلبث أن تواصل هجرتها بطرق قانونية وغير قانونية (الهجرة غير الشرعية) الى أوروبا وبخاصة بلدان جنوبها (إيطاليا وفرنسا وأسبانيا) حيث أن ليبيا تعتبر دولة عبور وليست مقصدا للمهاجرين .

وهي مشكلة شديدة الحساسية إنسانياً لكونها أصبحت لا تقتصر على الشباب وخاصة الذكور منهم، بل ارتفع خط بيانها إلى فئة الإناث بل والعائلات المصحوبة بأطفال رضع .

كما تكمن مشكلة البحث في أن الهجرة مشكلة اجتماعية واسعة المدى والتأثير ، فهي تؤثر على كل الدول المصدرة للهجرة وكذلك دول العبور والدول المستقبلة للهجرة . فهذه الهجرة بكل أنواعها تؤثر على كل المناطق من الجوانب الاقتصادية والثقافية والسياسية والأمنية ، وفي ذات الوقت تؤثر على المهاجر نفسه ، وتدفع بعض الدول والحكومات الى اتخاذ إجراءات مضادة لهذه الهجرة غير الشرعية ، كما أن الهجرة غير الشرعية كظاهرة تنتشر فقد فقدت الحكومات السيطرة على المهاجرين ، وأصبحت تلقى باللوم على دول أخرى لضعف قدرتها على منع هذه الهجرة والتحكم فيها وإيقافها ، بل وتطالبها باتخاذ إجراءات مختلفة للحد منها ، وهذا ما يمكن أن يؤثر سلباً على العلاقات الدولية .

إن المشكلة الحقيقية في هذه الظاهرة ليست في ترك المهاجرين مراكزهم في الوطن وانتقالهم إلى دول متطورة في الدول الصناعية ، إذ إن هذا الانتقال سيوفر نوعا من الاحتكاك والاستفادة المتبادلة ، ولكن المشكلة هي في هجرة العمالة الوافدة بطريقة غير شرعية عبر البحر ليستقروا في الدول الأوربية وبذلك تصبح الهجرة خسارة وكارثة اقتصادية وفادحة على الدول النامية وفي كل الأحوال تشكل هذه الهجرة مشكلة اجتماعية واسعة المدى والتأثير ومشكلة شائكة ومعقدة ومتعددة الجوانب ، فهي تؤثر على الدول المصدرة للهجرة ودول العبور والدول المستقبلة للهجرة . وتدفع بعض الدول والحكومات الى اتخاذ إجراءات مضادة لهذه الهجرة غير الشرعية ، كما تشير الإحصاءات أن الحكومات قد عجزت عن وضع حد لهذه الظاهرة مما جعل المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية تتدخل بشكل مباشر وتلقي باللوم سياسات الدول لضعف قدرتها على منع هذه الهجرة والتحكم فيها وإيقافها ، بل وتطالبها باتخاذ إجراءات مختلفة للحد منها ، وهذا ما يمكن أن يؤثر سلباً على العلاقات الدولية ، ويضع بصمة تاريخية سيئة في تاريخ الحضارة الإنسانية في تعاملها مع هذه الظاهرة .

أهمية البحث :

تتمثل أهمية هذا البحث في إلقاء الضوء على حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وأسبابها ودوافعها والآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي .

- تسليط الضوء على واحد من أهم القضايا المعاصرة والمتمثلة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومحاولة وضع توصيات علمية يمكن من خلالها التعاطي مع الظاهرة محل

الدراسة وهي الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي.

- تكمن أهمية البحث في ابراز أهمية العنصر البشري وأن فقدانه يؤثر بشكل مباشرة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ويعرقل عملية التنمية .
- محاولة التعرف على مدى الخسارة التي تتعرض لها البلدان المصدرة للمهاجرين .
- الإسهام في ابراز اهم لآثار الاجتماعة والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- محاولة التوصل إلي بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساهم في علاج هذه المشكلة.
- اقتراح إجراء أبحاث من قبل كافة المؤسسات ذات الشأن تستهدف التعمق في تفسير مشكلات ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم محاولة سوسيولوجية لتوضيح الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي ومحاولة التعرف على واقع الهجرة غير الشرعية عبر الأراضي الليبية .

إن الهدف الأساسي لهذا البحث يرتكز على على المحاور الأتية

- التعرف على الآثار الاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي
- التعرف على الآثار الاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي
- التعرف على أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية .
- محاولة التعرف على النتائج السلبية المترتبة علي ظاهرة هجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي.

المنهج العلمي المستخدم : المنهج هو وسيلة العلم ووسيلة البحث العلمي في الكشف عن المعارف وتحقيقها ، فالمنهج العلمي هو طريق الباحث للوصول إلى المعارف والحقائق ورفض الاعتماد على العادات والتقاليد وحكمة السابقين وتفسيراتهم وآراء أصحاب السلطة من أي نوع والخبرة الشخصية في سبيل الوصول الى الحقيقة (الشيباني ، 1989، 53-54)

بما أن لكل بحث علمي منهجاً ملائماً لطبيعة المشكلة البحثية حتى يتم إنجاز البحث على الوجه الأكمل يجب الالتزام بالموضوعية والدقة، للوصول إلى الأهداف البحثية المراد تحقيقها لأن أهمية أي بحث يعتمد بدرجة كبيرة على المنهج المستخدم للاستفادة من المعلومات التي يتم تجميعها وتحليلها وتفسيرها.

والمنهج العلمي "هو وسيلة العلم ووسيلة البحث العلمي في الكشف عن المعارف والحقائق والقوانين الذي يسعيان إلى إبرازها وتحقيقها"(الشيباني،52،1989)

المنهج الوصفي: هو المنهج الذي يتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث (الشيباني، 1989،113) ويرى "هويتني" أن المنهج الوصفي يجب أن يكون قاصراً أو مختصراً أو مختصاً ببحث الظواهر أو الوقائع في الوقت الراهن، كما أنه يتضمن دراسة الحقائق الوقتية المتصلة بمجموعة من الأوضاع أو الأحداث(الفوال ،1972، 59)

ولا شك أن المنهج الوصفي يمد الباحث بقدر وفير من المعلومات والبيانات الأساسية التي ترسم صورة عامة للمشكلة أو الظاهرة المدروسة والتي تساعد الباحثين على تحديد انتقاء بحوث يرونها جديرة بالدراسة(عمر ، 1983، 56) وبناء على ذلك سوف يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الحقائق المختلفة وجمع المعلومات حول موقف اجتماعي ، أو مجتمع محلي معين ، أي وصف ما هو كائن وليس ما ينبغي ان يكون ، أي دراسة واقع الظاهرة ومن ثم تحليل المعلومات والبيانات ؛ لكي يتم تفسيرها ؛ للوصول إلى نتائج كيف ولماذا ؟ حدثت الظاهرة المبحوثة بالشكل التي حدثت عليه؟(ابراهيم،1982، 35)

مفاهيم البحث و مصطلحاته :

ليس هناك تعريف عام ومقبول لظاهرة الهجرة وخاصة في العصر الحديث حيث التحرك السريع بعد أن تغيرت المعايير والأسس فلم يعد تعريف الهجرة باعتبارها التغير الدائم لمحل الإقامة أو تحرك الجماعات لمسافات قصيرة أو طويلة أو أية مصطلحات أخرى بالأمر المقبول بعد أن مكنت وسائل النقل من أن يعيش الإنسان في مكان ويعمل في مكان آخر(الربايعة ، 1987، 13)

ولهذه الظاهرة الاجتماعية آثاراً عكسية على بلدان المنشأ ، إذ أنه بسبب هذه الهجرة تفقد أفريقيا شبابها الصغار وهم القوة العاملة في التنمية .

- الهجرة : جاء في لسان العرب للإمام العلامة أبن منظور هجر: الهَجْرُ :ضد الوصل هَجَرَه يَهجُرَه هجراً وهِجراناً صدمه، مهما يهتجران ويتهاجران، والاسم الهِجرةُ ومن الحديث : لا هِجره بعد ثلاث، يريد به الهجر ضد الوصل، يعنى فيما يكون بين المسلمين من عتب وموجدة أو تقصير يقع في حقوق العشرة والصحبة .

والهِجرة والهُجرة: الخروج من أرض إلى أرض، وأصل المَهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، يقال هاجر الرجل إذا فعل ذلك، وكذلك كان مخل بمسكنه منتقل إلى قوم آخرين بسُكناه. ويسمى المهاجرون مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشئوا بها لله، ولحقوا بدار ليس لهم بها أهل ولا مال حين هاجروا إلى المدينة، فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكني بلداً أخر، فهو مهاجر، والاسم منه الهجرة والمهاجرة من أرض إلى أرض، ترك الأولى للثانية(ابن منظور، 1997 ،31-32)

وجاء في القاموس المحيط هـ ج ر (هَجَرَه) هجراً بالفتح وهِجراناً بالكسر :صَرَمهُ والشيء :تركه كاَهجره والهُجر – بالكسر وبالضم- الخروج من أرض إلى أرض أخرى. وقد هاجر (الزاوي1996،481)

ويشير معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إلى الهجرة الدولية باعتبارها انتقال الأفراد أو الجماعات من بلد إلى أخر للعمل والاستقرار فيه وهي وسيلة لإعادة توزيع القوى العاملة دولياً وغالباً ما تكون لأسباب اقتصادية كتوافر رص العمل وفرص أفضل للعيش ومستويات أعلى للأجور وقد تكون الهجرة اختيارية أو إجبارية ومحافظة أو مجددة وقصيرة أو طويلة المدى، الهجرة الداخلية تتركز في انتقال السكان من الريف إلى المدن بفعل عوامل الدفع كقلة فرص العمل وتخلف الريف والهرب من سيطرة الوالدين والرغبة تغيير نمط الحياة وعوامل الجذب كتوفير فرص العمل بالمدينة وتوفر الخدمات والتعلق بمباهج المدينة(بدوي1977 ،268)

ويحدد قاموس "وبستر" الهجرة في : التحرك من مكان إلى آخر خاصة التحرك إلى إقليم أو منطقة بقصد الإقامة، أي الانتقال من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر لغرض الإقامة(عبدالكريم،1987 ،903)

وخلص من ذلك إلى إطلاق اصطلاح الهجرة ليشمل على انتقال الأفراد من مناطق إقامتهم إلى مناطق أخرى كما تتعدد المصطلحات التي تشير إلى الهجرة والمهاجرين ، يذكر قاموس المورد أن المصطلح EMIYRE يشير إلى اللاجئين المكره على الهجرة لظروف سياسية وما إليها كما يشير مصطلح EMIYRANT إلى المهاجر أو النازح(تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية ، 2003 ، 13)

الهجرة ظاهرة اجتماعية واقتصادية ونفسية معقدة تسهم وتشترك فيها عوامل وأسباب متعددة تحت الناس على ترك بيوتهم وأوطانهم وكسر علائقهم وصلاتهم بأهلهم وذويهم وعلى النزوح من محل إلى آخر وقد يتعرضون إلى تغيير وجهات نظرهم ومواقفهم ومجابهة مختلف أنواع التفكك والانحلال (حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية، 1954، 274)

الهجرة ظاهرة جغرافية يعني بها الانتقال من منطقة جغرافية إلى الأخرى، وبالتالي ينتج عن ذلك تغيير الاستقرار الاعتيادي للفرد، وتغيير هذا المكان عبر الوحدات الجغرافية ذات الحدود الدولية الواضحة بحيث تزيد مدة الإقامة عن سنة". (معجم القضايا السكانية، 1996،20) أما مفهوم الهجرة في العلوم الاجتماعية: تعرف بأنها "تحركاً جغرافياً لأناس مستقرين نسبياً والذين يغيرون من خلالها إقامتهم تغييراً دائماً أو مؤقتاً لسبب معين".(حسن،1991 ،177)

الهجرة حسب تعريف الأمم المتحدة: "هي ظاهرة جغرافية يعني بها الانتقال من منطقة جغرافية إلى الأخرى، وبالتالي ينتج عن ذلك تغيير الاستقرار الاعتيادي للفرد، وتغيير هذا

المكان عبر الوحدات الجغرافية ذات الحدود الدولية الواضحة بحيث تزيد مدة الإقامة عن سنة".(معجم القضايا السكانية، 1996،ـ 20) أما مفهوم الهجرة في العلوم الاجتماعية: تعرف بأنها "تحركاً جغرافياً لأناس مستقرين نسبياً والذين يغيرون من خلالها إقامتهم تغييراً دائماً أو مؤقتاً لسبب معين". (حسن ، 1991 ،ـ 177)ـ وانتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى وتكون عادة مصحوبة بتغيير محل الإقامة ولو لفترة محدودة وهو أمر ينطبق على السكان المستقرين الذين لهم محلات إقامة ثابتة(اسماعيل،1997 ،95) وبالتالي ينتج عن ذلك تغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد, أي تغيير هذا المكان عبر الوحدات الجغرافية ذات الحدود الدولية الواضحة (الصباح ، 1986 ،112)

وهي ظاهرة اجتماعية واقتصادية ونفسية معقدة تسهم وتشترك فيها عوامل وأسباب متعددة تحت الناس على ترك بيوتهم وأوطانهم وكسر علائقهم وصلاتهم بأهلهم وذويهم وعلى النزوح من محل إلى آخر وقد يتعرضون إلى تغيير وجهات نظرهم ومواقفهم ومجابهة مختلف أنواع التفكك والانحلال(حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية، 1954، 274)

ويحدد قاموس "وبستر" الهجرة في :-

التحرك من مكان إلى آخر خاصة التحرك إلى إقليم أو منطقة بقصد الإقامة، أي الانتقال من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر لغرض الإقامة((عبد الكريم، 1987 90) والعبور الموسمي من منطقة مناخية إلى أخرى.(WEBSTERS, 1997 .96)

وخلص من ذلك إلى إطلاق اصطلاح الهجرة ليشمل انتقال الأفراد من مناطق إقامتهم إلى مناطق أخرى، كما تتعدد المصطلحات التي تشير إلى الهجرة والمهاجرين، يذكر قاموس المورد أن المصطلح EMIYRE يشير إلى اللاجئين المكره على الهجرة لظروف سياسية وما إليها كما يشير مصطلح EMIYRANT إلى المهاجر أو النازح.(تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية، 2003 ، 13)

الهجرة الغير الشرعية: وفقا لما أشارت له الأمم المتحدة في بروتكول 2000 ضد تهريب المهاجرين أنها تعني الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن منفعة مالية أو مادية مقابل دخول شخص بطريقة غير شرعية على حدود الدولة وهدا الشخص ليس مقيم فيها إقامة دائمة ولا متجانساً بجنسيتها"(فطيس،2009،23)

أما الدكتور على الحوات أشار بأنها "انتقال شخص أو مجموعة أشخاص من دولة إلي دولة أخري بدون إذن قانوني من البلد المقصود وذلك بقصد العمل أو الإقامة لفترة قصيرة أو طويلة أو دائمة"(الحوات ، 2007 ، 56)

مستوى المعيشة : مقدار السلع والخدمات التي يستطيع الفرد والأسرة أو الفئة الاجتماعية أو الشعب محله الحصول عليه ، وهذا المقدار من السلع يتمدد بدوره وفقا لدرجة التقدم الحضاري ، أو التكوين الطبقي للمجتمع ، والوظيفة الاجتماعية للسلع والخدمات ويقاس مستوى المعيشة على أساس متوسط ما يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات(بدوي، 1982 ، 434)

التخلف : يقصد بالتخلف الجمود وتوقف النمو ، وهو حالة البلاد التي تتميز بانخفاض الدخل الحقيقي للفرد بسبب قصور سكانها عن استغلال مواردها ، وفي البلاد المتخلفة ينخفض الدخل الحقيقي بالنسبة للفرد بالمقارنة بالدخل الحقيقي للفرد في البلاد المتقدمة والمتطورة (بدوي، 1982 ، 381)

التمويل: يعرف التمويل بأنه مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية (تقرير التنمية البشرية ، 1990 ، 19) ويعرف أيضاً بأنه تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين ، لتحقيق نتيجة مرغوباً فيها قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قد تكون جامعة لهذه الأغراض(عبدالدائم، 1979،15)

التنمية الاجتماعية :التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة من خلال مؤسساتها وهيئاتها لرعاية الأسرة وحمايتها وتنميتها كمؤسسة اجتماعية مهمة وكإحدى حلقات تنمية الموارد البشرية(محمد ، خاطر، 1993) ودعم العلاقات بين أفراد المجتمع وجماعاته بدرجة تسمح لهم بالاستخدام الأفضل للموارد المتاحة من خلال المشاركة الفعالة؛ لتحقيق الأهداف المجتمعية (بدوي ، 43)

البطالة : وهي الحالة التي يكون فيها الفرد قادرا على العمل ، وراغبا فيه، وباحثا عنه ولكن لا يجده .

رأس المال البشري : يقصد به رصيد البلاد من المهارات التي اكتسبها الأفراد نتيجة التعليم والتدريب ويستثمر رأس المال البشري ، أو الموارد البشرية في عملية التنمية الاجتماعية ، والاقتصادية ، ولذلك يعتبر إعداد الأفراد وتكوينهم ، ورفع مستواهم الفني عاملا رابعا من وعوامل التنمية بجانب عناصر العمل والطبيعة ورأس المال.

التعريف الإجرائي للهجرة الغير الشرعية : تتضمن اتخاذ وسائل غير مشروعة قانونيا للإبحار من السواحل الليبية إلي أوروبا عن طريق البحر الأبيض المتوسط بدون وثائق رسمية عبر القوارب.

المهاجر:"هو الشخص الذي ينتقل من قطر إلى قطر آخر ويقيم فيه إقامة دائمة"ـ (شفيق ، 2000 ، ـ 456) فالمهاجر إذاً هو الشخص الذي ينتقل إلى بلد ليقيم فيه، ويعيش فيه من عمله، والسبب الأساسي الدافع للهجرة هو رغبة الإنسان في تحسين حاله، ومستوى معيشته(القصير ، 1996 ، 106)

النظرية الاقتصادية للهجرة:

لهذه الظاهرة الاجتماعية آثاراً عكسية على بلدان المنشأ ، إذ أنه بسبب هذه الهجرة تفقد أفريقيا شبابها الصغار وهم القوة العاملة في التنمية .

تـتركز دراسـة هـذه النظريـة في تفسـير الهجـرة في إطـار متغـير: التفكـير بأحسـن الوظائف أو الأجور وفي إطار مفاهيم تكلفة المنفعة "Cost benefit" إن أبسط أشكال هذه النظرية هو "نمط الوظيفة" الذي صاغه العالم بوجوي (1959) Boguej، كما أشار بوجـوي بهـذا الخصـوص إلى أن الهجـرة هي حصـيلة البحث عن عمـل، وتحـدد وجهتهـا (الهجرة) أينما توجد فرص العمل employment opportunities وبالرغم من أن هـذا التفسير أضاف بعداً جديداً إلى الأنمـاط المفسـرة لظـاهرة الهجـرة، إلا أنـه كـالأخرى لم يطور هـذه الفكـرة إلى أبعـد من ذلـك أي متغـير فـرص العمـل، فلم يحـاول الإجابـة في تفسير لظاهرة الهجرة، عن أسـئلة مثـل: لمـاذا ينبغي على النـاس أن يهـاجروا إلى حيث يوجد العمل، ولا يحـدث العكس (أي تنتقـل فـرص العمـل حيث يوجـد النـاس)؟ وبالمثـل يمكن توجيـه مثـل هـذا السـؤال بالنسـبة لنمـط متغـير الأجـور ونتيجـة فشـل المتغـيرات المعتمد على متغير الوظيفة (أو العمل) ومتغير الأجور، لتحديد السبب الجوهري لظـاهرة الهجرة بذلت محاولات عديدة للتغلب على هذه المشـكلة منهـا محاولـة اسـتخدام نمطـاً الأجور والعمل (الوظيفة) معاً.

عوامل الهجرة غير الشرعية:

عوامل الطرد تـتركز في البلـدان الناميـة الفقـيرة المرسـلة للمهـاجرين وتشـمل عوامل الطرد البطالة، وانتشار الوساطة والمحسوبية، والفقر، والنمو السـكاني ، وعـدم تكافؤ فرص العمل وما يرافقه من نمو القوة العاملة.

أما عوامل الجذب التي تتوافر في البلدان المستقطبة للهجرة فهي تشمل: زيادة الطلب على العمـل في بعض القطاعـات والمهن، والشـيخوخة والارتفـاع المطـرد في الاعمار مما يؤدي لانكماش قدرة العمل وزيادة اعداد الخارجين من سوق العمـل، وصـغر حجم قوة اليد العاملة مما يضـطر بعض البلـدان لاسـتقبال عمالـة اجنبيـة لتعـويض نقص العـرض نتيجـة ضـآلة حجم السـكان بالمقارنـة بـالموارد المتاحـة ، كمـا في دول الخليج العربي ، واخيراً عدم رغبة المواطنين في العمل في مهن معينـة وهي مهن إمـا قـذرة او خطرة، فيتم استقبال عمال من الخارج يقبلون العمل فيها.

وإضافة الى عاملي الطرد والجذب توجـد عوامـل اخـرى مسـاندة لاتسـاع نطـاق ظـاهرة الهجـرة وهي تشـمل تطـور الاتصـالات والمواصـلات الـتي يسـتطيع من خلالهـا المقيمون في الدول الفقيرة معرفة مستويات المعيشة في الدول المتقدمة(فرنسـيس ، 2011 ، 8)

إن عوامل الهجرة غير الشرعية بصفة عامة ترتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية أو سياسية أو معيشية، وتعتمد على عمليتين أساسيتين وهما أن تطلق عليها طابع الطرد مما يؤدي بالأفراد إلى مغادرتها وفي نفس الوقت نجد مجتمعات تجذب إليها العنصر البشري حيث توفر لهُ متطلباته التي ينشرها. (الصديقي ، 2001 ، ـ 320) وهذه الأسباب والعوامل متداخلة ومتفاوتة من مكان لآخر ومن أهم هذه

جاء في قوله تعالى عندما أوصى إلى رسوله بالهجرة من مكة إلى المدينة، وأمره بالرحيل إلى مكان بعيد عن أذى قريش قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الملائكةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِم قَالُوا فِيمَ كُنتُم قَالُوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتُهاجِرُوا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً ﴾(سورة النساء ، الآية 96)

وقال تعالى: ﴿ومن يهُاجر في سبيل الله يجد في الأرض مُراغماً كثيراً وسعة ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً﴾ (سورة النساء ، الآية 99)

وغالباً ما تكون لأسباب اقتصادية كتوافر فرص العمل وفرص أفضل للعيش ومستويات أعلى للأجور وقد تكون الهجرة اختيارية أو إجبارية ومحافظة أو مجددة وقصيرة أو طويلة المدى، الهجرة الداخلية تتركز في انتقال السكان من الريف إلى المدن بفعل عوامل الدفع كقلة فرص العمل وتخلف الريف والهرب من سيطرة الوالدين والرغبة تغيير نمط الحياة وعوامل الجذب كتوفير فرص العمل بالمدينة وتوفر الخدمات والتعلق بمباهج المدينة(بدوي ، 1977 ، 268)

العوامل المؤثرة على الهجرة :

العوامل الجغرافية:

تتمتع ليبيا بالموقع الجغرافي المتميز، فهي تشكل مدخلاً استراتيجيا إلي أوساط القارة الأفريقية، من جهة وبوابة رئيسة تجاه أوروبا عبر البحر المتوسط من جهه أخري، وقد منح هدا الموقع ليبيا القدرة على أن تلعب دورا دو أهمية في التجارة، وبحكم موقعها كانت مكانا لنشوء العديد من الهجرات والحضارات، لاعتبارها حلقة وصل بين المشرق والمغرب والشمال والجنوب، وفي الوقت الحاضر يمثل سلاحاً دو حدين فهو من حيث الاقتصاد والاتصال والعبور والتواصل يشكل الشريان النابض للقارة، إلا أنه يعد أيضاً مصدر جدب المهاجرين وتنافس الدول الاستعمارية للاستفادة من موقعها الاستراتيجي، كما أثر الواقع الجغرافي لليبيا على الهجرة والتواصل البشري وهو ما ساعد على تنامي احتراف مهنة الهجرة الغير الشرعية(شرف ، 1996 ، 10-11)

تلعب العوامل دوراً هاماً في عملية الهجرة غير الشرعية، فهي التي تتصدر الأسباب الداعية لتفاقم حدة هذه الظاهرة في البيئات الفقيرة والتي ترتفع فيها نسبة

البطالة، ذلك لأن من المهاجرين ينتقلون من مناطق فقيرة إلى أخرى غنية يرتفع فيها مستوى العيش.

تعود الأسباب الاقتصادية الى تراجع اقتصاديات دول الساحل الجنوبي من المتوسط؛ فعلى الرغم من امتلاكها لثروات طبيعية هائلة إلا ان الركود الصناعي لهذه الدول جعل أفرادها يعتمدون على الفلاحة والزراعة كمورد اساسي، بيد ان هذا المورد عجز بدوره على سد حاجات الأفراد والمواطنين نظراً لصعوبة الظروف كالتصحر والجفاف، مما تولد عنه انتشار سريع للفقر والبطالة اللذين يعتبران سببين قويين للهجرة نحو الدول الاوروبية، وبالمقابل تسجل هذه الدول ارتفاعاً مطرداً للنمو الديمغرافي سنة بعد اخرى

ولا شك أن البطالة وتدني مستوى الأجور وتزايد تكاليف الحياة وأعبائها وسوء التغذية كلها تخلف عوامل طرد قوية تحفز للهجرة إلى مناطق أكثر ثراء وأعلى مستوى". (ابوعيانة ، 1980 ، ـ 144) وهذا ما أشار إليه د. على الحوات "عندما تصل البطالة إلي درجات عالية في المجتمع تكون مدمره للاقتصاد وللبناء الاجتماعي، وكل منها يؤثر في الآخر، ويصبح للبطالة تداعيات اجتماعية متعددة ومترابطة ومؤثره في بعضها البعض"(الحوات ، 44 - 45)

العوامل الاجتماعية:

لا يمكن تحديد العوامل الاجتماعية للهجرة غير الشرعية بمنعزل عن الظروف والأسباب الاقتصادية والسياسية أو المعيشية، فهي مترابطة يؤثر كلا منها على الآخر، فالاختلال والضغط السكاني وتزايد حجم السكان ومستوي الموارد المتاحة يؤدي إلي ارتفاع نسبة الأمية، والبطالة والفقر والشعور بالحرمان وعدم اشباع الحاجات الضرورية للشباب، وخضوع السلوك الفردي للتقاليد والعادات البالية، وكذلك تدنى الخدمات الاجتماعية عاملاً رئيسياً من عوامل الهجرة إلى الدول الأوروبية، وهذه العوامل تؤثر على نسق المجتمع الذي يعد عاملاً من العوامل المؤثرة في الهجرة الغير الشرعية. يعد النظام السياسي لكل دولة أو مجتمع له دور أساسي في استقرار الدولة أو المجتمع خاصة عندما يقوم على مبادئ وقوانين تحفظ لكل الأفراد حرياتهم وحقوقهم وتبين لهم واجباتهم ويكون أساس هذا النظام مبني على العدل والمساواة بين أفراد الدولة وأكثر استقراراً واتفاقاً وهذا ما أشار إليه د. على الحوات "إن موجات الهجرة والتشرد لن تتوقف ما لم تتخذ إجراءات في استقرار الحياة السياسية في أفريقيا. فهده الحركة قسرية لا خيار للإنسان فيها، فالإنسان بطبعه يبحث عن الأمان والاستقرار (الحوات ، 46) فالشعور بالاضطهاد والخوف من المجهول وعدم الاستقرار السياسي نتيجة الانقلابات وما يصاحب ذلك من احتمالات استخدام العنف والاضطهاد والتنكيل، تعد من الأمور التي تدفع الشباب للهجرة الشرعية والغير الشرعية للمناطق الأكثر أمناً.

الأبعاد الدولية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

في 19-20/مارس/2017 أصدرت مجموعة تواصل وسط البحر الأبيض المتوسط عقب اجتماع روما بيانًا يلاحظ أنه ذي صياغة أمنية ، جاء فيه أن وزراء الداخلية في كل من النمسا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وليبيا ومالطا وسلوفينيا وسويسرا وتونس والمفوض الأوروبي للهجرة والشؤون الداخلية والمواطنة اجتمعوا في روما يومي وتم الاتفاق على النقاط التالية :

- ليبيا ضحية الهجرة غير الشرعية وعصابات أفريقية وأوروبية تمتهن تجارة البشر.
- الجماعات الإجرامية المنظمة هي المستفيد الرئيس من الهجرة غير الشرعية.

وركزت المناقشة على معالجة مشتركة للتحديات التي تتمثل في تدفق الهجرة المختلطة من أفريقيا إلى أوروبا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط.

وقد جاء في بيان المؤتمر أنه في العام 2016 وحده ، قضى أو فقد في البحر أكثر من 4500 مهاجر، وهو أمر غير مقبول، وجرى تسجيل أكثر من 181 ألف وافد غير نظامي على الشواطئ الأوروبية في العام 2016 فقط، من الطريق الأوسط للبحر المتوسط.

وتؤكد الأرقام لعام 2017 هذا الاتجاه التصاعدي للهجرة ، كما يجب أن الأخذ في الاعتبار الصورة الكاملة لعدد الوفيات على طول هذا الطريق، وعلى وجه الخصوص في الصحراء التي ليست لدينا إحصاءات كاملة وموثوق بها عنها.

ثقافة الهجرة لدى المواطن الأفريقي

كل الدول الأفريقية أصبحت دولة عبور ودول مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، والهجرة لم تعد نتيجة الحروب والفقر المدقع حاليا الهجرة أصبحت ثقافة الإنسان الأفريقي .

حيث يعرّض الأشخاص الذين يتنقلون بهذه الطريقة حياتهم للخطر، حيث يضطرون في أغلب الأحيان إلى السفر في ظروف غير إنسانية، كما أنهم قد يتعرضون للاستغلال وسوء المعاملة. وتعتبر الدول هذه التحركات تهديداً لسيادتها وأمنها، علماً أن ذلك قد يكون، في بعض الحالات، سبيل الخلاص الوحيد المتاح أمام الأشخاص الفارين من الحروب أو الاضطهاد.

وحيث أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية شائكة التعقيد من حيث المسببات والآثار التي تنتج عنها بحيث تكون آثارها بشكل تتابعي وتراكمي معقد على مختلف الأطراف حيث يخاطر بسببها المهاجرون بحياتهم وبكل ما لديهم حالمين بتحقيق مستوى معيشي أفضل والتخلص من شبح الفقر الذي يطاردهم في بلادهم . يأتون من جنوب الصحراء الأفريقية الى دول شمال أفريقيا عبر الحدود الجنوبية للصحراء لينطلقوا بعدها بقوارب شبه بالية عبر مياه البحر الأبيض المتوسط ، و يتوجهون في الغالب نحو شواطئ أوروبا . الكثير منهم يبحر باتجاه الشواطئ الإيطالية ، في حين يتوجه القسم الآخر إلى شواطئ اليونان ومالطا أو أسبانيا، منهم من وصل إلى وجهته بعد أن تم إنقاذه من الغرق ،

ومنهم من لم يحالفه الحظ وأصبح جثة هامدة ابتلعتها مياه المتوسط . هذا المشهد الدرامي الذي تجري أحداثه قبالة شواطئ جنوب القارة الأوروبية ما يزال يتكرر(موقع صوت ألمانيا على الانترنت (world.de/dw/article/0,1564,1633352,00.html

أسباب الهجرة غير الشرعية ودوافعها :

على المستوى الاقتصادي الفقر يشكل واحدة من اعقد وأقدم المشكلات التي عرفها البشر، فهي ذات جذور عميقة وأسباب متشابكة ومتنوعة. وتلك كانت أهم مسألة تطرحها تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومن أسباب الهجرة غير الشرعية غياب الديمقراطية والحريات الفردية والعامة وتجميد القوى الفاعلة والمؤثرة اجتماعياً ، كما أن انتشار الأمية ظاهرة مخيفة وعامة تشمل معظم الأقطار في افريقيا(حطب ، 1985 ، 57)

وتوضح المؤشرات أن مستويات المعيشة ومعدلات الدخل الفردي السنوي في كثير من الدول النامية ما تزال قياسية من حيث انخفاضها ففي الصومال 270 دولار وفي السودان 330 دولار وفي موريتانيا 410 دولار وفي اليمن تقريباً 520 دولار ولنقارن بين هذه الأرقام وبين مثيلاتها قبرص البلد الفقير بمساحته والمحدود جداً في إمكاناته، حوالي 3.790 دولار والمكسيك الأكثر مديونية 2.080 دولار ولا نقارن بالطبع مع بلداً أوروبية مثل الدانمرك أو فنلندا 10.870 دولار (الحوات ، 40)

ويعكس انخفاض متوسط دخل الفرد مستوى المعيشة بصفة أساسية وتدني الخدمات الصحية ونسبة المتعلمين إلى مجموع السكان ومستوى التغذية وغيرها من المؤشرات الاجتماعية والتي توضح وضع الدول النامية ويلاحظ أن أكثر من 81% إجمالي الناتج القومي يكون من نصيب الدول المتقدمة في مقابل 19% فقط من نصيب الدول النامية برغم أن الدول الأخيرة فيها أكثر من 75% من إجمالي عدد سكان العالم. كما أن نصيب دخل الفرد من الدول النامية ضعيف جداً فلقد بلغ نصيب الفرد في سويسرا أكثر من 150 مرة ضعف نصيب دخل الفرد في إثيوبيا.(عبدالرحمن ، 1999 ، 316)

ويعد انخفاض متوسط إنتاجية الفرد من مؤشرات تخلفها وأهم ما يترتب عليه انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وتؤكد إحصائيات الأمم المتحدة أن متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة. كان يبلغ في أوائل الستينات حوالي 1.28 دولار في العام، بينما كان يبلغ في نفس الفترة في البلاد النامية 83 دولار فقط، والحقيقة أن الدخل القومي في هذه البلاد ينمو ولكنه ينمو الآن بشكل عام أبطء عن سرعة نمو السكان بسبب ما طرأ من تحسن على الظروف الصحية ومقاومة الأوبئة بعد الحرب العالمية الثانية.(الجوهري ، 1998 ، 273)

ونؤكد مجدداً أن أهم أسباب الهجرة غير الشرعية على الإطلاق ما يعرف بالفقر حيث يتجلى الفقر في حرمان البشر من الحياة الكريمة التي ينبغي أن يعيشونها فالفقر تخلف وبطالة ومرض وجهل، فالفقير من غير الممكن أن يقتني التكنولوجيا فهو يسعى فقط لحاجاته البيولوجية . والفقر يساوي التخلف، ويسعى الفقراء لعبور الأخطار لتخطي الواقع والبحث على ملاذ آمن وحياة لائقة بالبشر.

ولا بدا أن نشير من الناحية السوسيولوجية أنه من الخصائص الأساسية للسكان انتقالهم من مكان إلى آخر . وقد جرى الاعتراف عالمياً بالحق في التنقل منذ أكثر من نصف قرن مضى باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . فالإعلان ينص في المادة (13) منه " لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة ، ويحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليها"(المادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . الموقع الالكتروني لهيئة الأمم المتحدة . (http://www.un.org/arabic/aboutun/humanr.htm

من أسباب الهجرة أيضا ما يعرف الاتجار بالبشر: ارتبط هذا المفهوم الإجرامي في السنوات الأخيرة بتداخل موجات الهجرة غير الشرعية باللاجئين فيما يعرف بـ"التدفقات المختلطة"، وكذا الجريمة المنظمة والاتجار في البشر والأعضاء البشرية، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص المكمل لاتفاقية الـ UNTOC والمعروف ببروتوكول باليرمو الموقع في 15 نوفمبر 2000. والذي يعد أهم الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بموضوع الجريمة والهجرة لمكافحة الجريمة المنظمة، والبروتوكولان المكملان لها، وهما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين وآخر لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال .

كما أن ارتفاع معدل النمو السكاني من أهم أسباب الهجرة غير الشرعية وأن هذه النسبة تتراوح بين 2.5% و3.5% وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنسبة النمو في دول أوروبا التي لا تتجاوز 0.8% وأمريكا الشمالية والتي كانت معدلها 1.2% خلال السنوات 1965-1970. وأن ارتفاع معدل النمو السكاني يعتبر من وجهة النظر السوسيولوجية يعتبر من مسببات الهجرة والتنقل ويراه الاقتصاديين أنه عاملاً معرقلاً للتنمية.(الوحيد ، 1988 ، 41)

حيث إن ظاهرة ارتفاع معدل النمو السكاني في غالبية الدول تعد من الملامح الرئيسية للدول الإفريقية .

وتشير الإحصائيات ان أكثر من 75% من إجمالي سكان العالم يعيشون في الدول النامية ، كما تتميز هذه الدول بمعدلات من النمو السكاني المضطرد حيث بلغ متوسط 25 حالة من المواليد في الألف. أما معدلات النمو السكاني للمتوسط العالمي 2.4% في مقابل 0.6% في الدول المتقدمة. (عبدالرحمن ، 316)

والانفجار السكاني مفزع من ناحية العدد في حد ذاته ولكن ما يزيد من حدته هو نقص المنازل وهناك نمو بليون نسمة في أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية ونحو نصف مجموع سكان هذه القارات يعيشون دون مأوى حقيقي أو يعيشون في منازل قديمة وغير صحية ولا تجعلهم يشعرون بالأمن وتعتبر أخطر على صحتهم و إهانة كرامتهم. (ابراهيم، 1975 ، 103)

وتشير تقارير التنمية البشرية أنه في أفريقيا وجنوب الصحراء يعانون زهاء 240 مليون شخص (يمثلون حوالي 30% من المجموع من سوء التغذية ، رغم حدوث زيادات كبيرة في توافر الأغذية في السنوات الأخيرة ومن جنوب أسيا يولد 30% من الأطفال وهم ناقصون الوزن. وهذه أعلى نسبة في أي منطقة من العالم ودليل على عدم كفاية إمكانية الحصول على الغذاء ولاسيما بالنسبة للمرأة التي كثيراً ما تكون أخر فرد يأكل في الأسرة (تقرير التنمية البشرية، 1994 ، 27)

وتشير التقارير الصادرة عن الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أن دوافع الهجرة غير الشرعية تتمثل في تناقص فرص العمل وازدياد أعداد الشباب في دول العالم الثالث، وزيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة وازدياد الوعي لهذه الفوارق، وسهولة السفر الذي أصبح متاحاً للجميع بسبب التقدم الذي حصل في الاتصالات الدولية ووسائل السفر التي غالباً ما تكون عبر شبكات إجرامية دولية وعبر وسائل نقل وأساليب تشوبها خطورة كبيرة على حياة المهاجرين غير الشرعيين مما يؤدي إلى وفاتهم احياناً كثيرة

أثار الهجرة الغير الشرعية:

رغم تداخل الآثار التي يمكن أن تفرزها هذه الظاهرة ، وتداخل وتفاعل الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والصحية، إلا أننا نستطيع أن نشير الى أن هذه الآثار تختلف في تأثيرها ووطأتها من بلد الى آخر ، ومن وقت الى آخر .

للهجرة غير الشرعية آثار وانعكاسات مختلفة يمكن ملاحظتها فهي تؤثر بالدرجة الأولى علي الفرد والأسرة وهي عادة تؤدي إلى تمزق النسيج الاجتماعى حيث تعتبر الأسرة النواة الأهم في البناء الاجتماعى والمؤثر الأول في المؤسسات الاجتماعية ، لذلك كان الاهتمام بها وبسلامتها الوسيلة الصحيحة لإيجاد مجتمع سليم البناء، كما أنها الوسط الاجتماعى الذى ينشأ فيه الطفل ويتلقى المبادئ والقيم الإجتماعية التى توجه سلوكه في المجتمع(عطية ، 93)

الآثار الاجتماعية للهجرة الخارجية:

للهجرة غير الشرعية آثاراً اجتماعية واسعة على جميع البلدان والمؤسسات ذات العلاقة ، إضافة الى تأثيرها الاجتماعي المباشر على المهاجر غير الشرعي نفسه ، الذي

قد يتعرض للموت في البحر . ومن خلال بحث هذا الواقع الاجتماعي يمكن تحديد التأثيرات الرئيسية التالية

التفكك الأسري والاجتماعي ، إن المهاجر سيواجه بلا شك في بلده الأصلي تفككاً أسرياً إذ يترك أسرته ، وقد يترك زوجته وأولاده إذا كان متزوجاً وله أولاد ، وفي جميع الأحوال سيقتلع المهاجر من روابطه الاجتماعية بما في ذلك أقرب رابطة وهي الأسرة ، وهذا سيؤثر على استقراره الاجتماعي وانتمائه الاجتماعي الإنساني المتمثل في الأسرة أو العائلة ، وكذلك روابطه في قبيلته وقريته ، خاصة وأننا نعرف جيداً أن الأفريقي يعيش ويموت دائما في إطار من العلاقات الأسرية والقبلية العميقة . فإذن لقد اقتلع هذا الإنسان من عمق روابطه الإنسانية التي تحدد شخصيته وهويته بل ونظرته لذاته وللحياة .

ومن آثار الهجرة نمو وظهور شبكات تهريب حيث بدأت منطقة المغرب العربي تشهد مولد تكون شبكات سرية متخصصة في تهريب المهاجرين الأفارقة وغير الأفارقة الى بلدان جنوب المتوسط (إيطاليا وأسبانيا) ، وتكشف الدراسات المتوفرة عنها أن هذه الشبكات تمتد عبر بلدان المغرب العربي وأفريقيا وأوروبا ، وهي تعامل المهاجرين بطريقة غير إنسانية وتستغلهم وتعتبرهم سلعة بشرية ، وهذه الشبكات بدأت لها تقنياتها وأساليبها ، وتكون أموالاً طائلة من خلال هذا النشاط ويصعب معرفتها ، ولها أساليبها التي تصل الى حد إلقاء المهاجر في البحر إذا زاد العدد في القارب عن الحمولة ، وكذلك استلام أجرة الرحلة عن طريق وسيط ثالث ، والهروب بالمبلغ دون أن يستطيع المهاجر عمل شيء ضدهم ، فالعلاقات والتعامل يتم تحت الأرض وبواسطة حلقات كل حلقة تؤدي الى الأخرى دون أن تعرف أو ترتبط حلقة بأخرى ، وفي كثير من الأحيان تستلم الشبكة المبلغ ويركب المهاجر في القارب وبعد عدة أميال في البحر يطلب من المهاجر النزول من القارب فقد وصل الى الشاطئ الإيطالي ، وفي الحقيقة أنه لا يزال على الشاطئ الليبي مثلاً ، وإذا رفض النزول أو تردد يلقي في البحر ويواجه القبض عليه أو الموت البطيء في البحر .

يمر المهاجر بتجارب وواقع يحتم عليه الاختفاء قبل الهجرة غير الشرعية ، والعيش في أماكن غير لائقة للسكن ، وقد لا يقدم له إلا قليل من الطعام لضمان عدم زيادة وزنه حتى لا يؤثر على حمولة القارب ، هذا بالإضافة الى الوضع غير القانوني أثناء الاختفاء ، وهذا ما يجعل المهاجر غير الشرعي عرضة لليأس والضياع والخوف من إلقاء القبض عليه . وقد ورد في كثير من أدبيات الهجرة غير الشرعية بوصفهم بالإرهابيين الجدد ، وهذا مصطلح أطلقه الباحثون الغربيون عليهم ، وذلك لتخويف الرأي العام منهم ، ودفع السلطات الأوروبية الى وضع المزيد من الإجراءات ضدهم .

تـداخلت الهجـرة غـير الشـرعية اليـوم بـالتهريب والمخـدرات والإرهـاب ، ومـازالت الحـدود بين بلـدان المغـرب العـربي وأوروبـا تفتقـر الى كثـير من الضـوابط والاتفاقيات والعمل المشترك لإدارة ملـف الهجـرة ، كمـا أن غيـاب وعـدم فعاليـة اتحـاد المغرب العربي يعيق إمكانية أيـة اتفاقيـات وإجـراءات مشـتركة إقليميـة تضـبط الهجـرة وتحد من الهجرة غير الشرعية ، بل أن بلـدان المغـرب العـربي يعمـل كـل منهـا بصـورة فردية مع بلدان الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بهجرة العمالة والتنقـل ، ويبـدو أن المصـالح الوطنية القطرية هي التي تحدد هذه المسألة أكـثر من النظـرة الإقليميـة المشـتركة بين بلدان الاتحاد المغاربي .

للهجـرة غـير الشـرعية ثمنـاً إنسـانياً باهظـاً يتمثـل في عـدد الأرواح الـتي يبتلعهـا البحـر المتوسط نتيجة الاستغلال الناشئ من طـرف شـبكات التهـريب ، وذلـك لظـروف هـؤلاء الضحايا البـاحثين عن لقمـة العيش ، أو البـاحثين عن الفـردوس المفقـود السـاعيين الى عبور البحر المتوسط تحقيقاً للحلم الأوروبي ، ومن الناحية النفسية فالخيط جد رفيع هنـا بالنسبة للمهاجر بين الحياة والموت ، فالإنسان هنا في أعلى درجات الإحباط واليأس من الحياة ، وفي مثل هذه الحالة النفسية يمكن أن يتحول هذا الإنسان الى أي شيء ، بطـل ومناضل ومجرم وقاتل ومقتول وإنسان وشيطان .

تواجه ليبيا تدفقاً كبيراً من المهاجرين الأفارقة ، ولا يمكن لها وحـدها أن توقـف آلاف الأشخاص الذين يعبرون الصحراء الكبرى ويدخلون ليبيا بطرق مشروعة وغير مشروعة ، ولهذا التدفق الإنسـاني تـأثيرات على المجتمـع الليـبي نفسـه ، أولهـا الكلفـة الاقتصـادية لهؤلاء المهاجرين ، وتقديم الخـدمات لهم طـوال إقـامتهم في ليبيـا والإجـراءات الإداريـة والأمنية المختلفة للتعامل معهم

بدأت في المدة الأخيرة تظهر هجرة النساء والأطفال ضـمن الهجـرة غـير الشـرعية ، وتثير هجرة الأطفـال مشـكلة كبـيرة في التعامـل مـع المهـاجرين ، إذ أن معظم قـوانين الهجرة تمنع إعادة الأطفـال دون سـن معينـة ، كمـا أن الـدول الـتي يصـلون إليهـا عليهـا ضمان حقوق معينة لهؤلاء الأطفال ، الحماية والتعليم والإيواء والعلاج النفسي .

الآثار الاقتصادية للهجرة الخارجية:

تشـكل الهجـرة الدوليـة عبئـاً ثقيلاً على دول المصـدر وعلى دول العبـور وعلى دول الوصول ، هذه الأخطـار من جـرأ التـدفقات البشـرية الكبـيرة المتمثلـة في الهجـرة غـير الشرعية حيث يتطلب ذلك موارد مالية وبشرية ضخمة ، وبما يشكله تدفق هـذه الأعـداد التي تختلف في طبيعة شخصيتها وثقافتها ومقاصدها من خطر على في البلاد المسـتقبلة للمهاجرين وتجعلها تكتسب أيدي عاملـة جديـدة لأن المهـاجرين يكونـون في الغـالب من الذكور الذين يقعون في سن الإنتاج والعمل، مثلاً إذ كان من نتيجة الهجـرات الدوليـة إلى كل من الأمريكيين واستراليا أن تغيرت معالم الاقتصادية العالمي، حيث كـان للمهـاجرين

إلى البلدتين دوراً بارزاً في استثمار مواردها وإضافة إمكانيات بشرية إليها ونمو موارد الثروة والاقتصاد العالمي مما ضاعف إنتاج السلع وأدى إلى نمو الإنتاج (جلبي ، 1992،275)

تقوم الشبكات المختصة بتهريب المهاجرين غير الشرعيين باستغلالهم وإخضاعهم لظروف قاسية ومعاملة غير إنسانية خلال المدة اللازمة لإيصالهم الى بلدان المهجر ، وفي كثير من الأحيان يفقد هؤلاء المهاجرون الأموال التي دفعوها كأجرة لتهريبهم لأن التعامل يتم دائماً في الخفاء وبواسطة حلقات ووسطاء لا يعرفون بعضهم شخصياً .

في الوقت الذي يتم فيه إزالة الحواجز القانونية والمادية أمام تدفق رؤوس الأموال والسلع والخدمات بحكم العولمة واتفاقيات التجارة الدولية ، تواجه الهجرة الدولية باستثناء الهجرة غير الشرعية طبعاً معوقات وهواجس أمنية وحضارية وسياسية . وفي الوقت الذي توسعت فيه التكتلات الدولية وأزيلت الحدود بين دولها وتيسرت عملية تنقل العمالة فيما بينها كما هو الحال بين مجموعة دول السوق الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) زادت بالمقابل الإجراءات الداعمة للحدود والمانعة للهجرة من خارج هذه التكتلات .

إن المهاجر غير الشرعي لا يدفع ضرائب للدولة التي يصل إليها ، كما أن صاحب العمل الذي يوظف هذا المهاجر يتنصل بدوره من عدد من الإجراءات تجعله يكسب أرباحاً طائلة على حساب المهاجرين فهو يتهرب من سداد الضرائب والمستحقات الاجتماعية الأخرى . وفي هذا الصدد تشدد أسبانيا أخيراً على العمال المهاجرين فزادت مراكز استقبال أوراق المهاجرين بمدريد وبرشلونة (شمال أسبانيا) إقبالاً أكبر حيث تستحوذ مدريد على 20% من إجمالي المهاجرين بأسبانيا ، تليها برشلونة بـ 13% .

ويلاحظ أن الاقتصاد العالمي قد تغيرت معالمه تماماً بعد كشف أمريكا عنه قبل كشفها في استثمار موارد القارة الجديدة وإضافة كل إمكانياتها إلى موارد الثروة الاقتصادية في العالم له أثر كبير على مضاعفة الإنتاج العالمي من مختلف السلع، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الهجرات الدولية التي عمرت الأمريكتين وهذا ينطبق على استراليا (غلاب ، عبدالحكيم ، 157)

كما يجب أن نشير إلى أن الهجرة الدولية تشكل استنزافاً للطاقة البشرية بالنسبة للدولة المرسلة ومكسباً غير متوقع بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين فتتباين عملية التنمية بين الدول بسبب نقص العنصر البشري في البلد المستقبل فالهجرة تجعله يحصل على عملة لم يتحمل في نشأتها أي تكاليف أو خسائر كما أن ما يرسله المهاجر لأهله من أموال، مما يسهم في رفع مستوى المعيشة لبعض الآسر الفقيرة، وإسهام المغتربين في ميزان المدفوعات مما يغطي العجز في الميزان التجاري(تقرير التنمية البشرية، 2001،.132).

من خلال الهجـرة الدوليـة تنتقـل الإنسـان إلى بئـات جديـدة ذات ظـروف طبيعية خاصة وعادات وتقاليد مختلفة، وكثيراً مـا ينـدفع الفـرد المهـاجر إلى أن يغـير من عاداته وتقاليـده وينخـرط في حياتـه الجديـدة. وظهـور مشـاكل جديـدة لم تكن موجـودة كالمشـاكل العنصـرية واللغويـة وبعض المشـاكل المرتبطـة بالـدين والانتمـاء السياسـي، والاجتماعي(الفيل ، 2000، 48)

ومن آثار الهجرة على المهاجر أنه قد يتأثر اجتماعياً من حيث اللغة والعادات والتقاليد وخاصة أولئك الدين لا يفكرون في العودة إلى الـوطن، وتفكـك الروابـط الأسـرية نتيجـة لبعـد الفـرد عن أسـرته وانطباعـه بطـابع المجتمـع الجديـد المختلـف كـل الاختلاف عن المجتمع الأصلي، والبعد عن هموم الوطن والأسرة، وترك مشـاكله على كامـل المقيمين به، والزواج من أجنبيات (تائب ، 1992، 131)

ونتج عن الهجرة مشكلات عرقية ولغوية عديدة سواء بالنسـبة للسـكان المهـاجرين أو الأصليين، ومن المعـروف أن المجموعـات البشـرية المهـاجرة تصـادف دائمـاً بعض هـذه المشاكل سواء من حيث اللغة أو الدين أو العرق أو السياسـة. وإضـافة إلى ذلـك فهنـاك المشـاكل العنصـرية الـتي نشـاهدها حاليـاً بين السـكان الـبيض والسـود والملـونين في الولايات المتحدة ولاسيما في الولايـات الخمس الجنوبيـة كمـا تنتشـر التفرقـة العنصـرية على أشدها بين البيض والسود في جنوب أفريقيـا وفلسـطين المحتلـة (وهب ، 1996 ، 54)

ومن الآثار الاجتماعية للهجرة الدولية الزواج بالأجانب فالعلاقة الزوجية بين عربي وأجنبية هي علاقة بين هويتين مختلفتين قد تؤدي إلى الاصطدام في تربية الأبنـاء وفقـدان الـزوج العربي لسلطته على الأسرة وقيادته لها والتسمي بأسماء أجنبية وغير ذلك

وقد كشفت أحدى الدراسات الـتي أجـريت على الآثـار الاجتماعيـة للهجـرة الخارجيـة أن 81.4% من المتزوجين من عينة الدراسة يقيمون بمفردهم أي يتركون زوجاتهم ويشـكل ذلك عدم استقرار اجتماعي وأعباء نفسية (محمد،1992،210)

الآثار الديموغرافية للهجرة الخارجية:

إن شرح الهجرة غير الشرعية يبدأ في بلد يعرف زيادة سـكانية تصـل الى حـد العجـز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخـدمات الاجتماعيـة..ـ ويصـل إلى بلـد يعرف انخفاضاً في عدد السكان خاصـة نسـبة الشـباب، فبالنسـبة لـدول شـرق وجنـوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقـديرات منظمـة الأمم المتحـدة مرشـح للارتفـاع على مدى 20 سنة القادمة، ففي سنة 1997 مثلاً، قدر عدد سـكان الـدول المطلـة على المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة وسيصبحون حوالي 500 مليون نسمة في 2025.

وفيما يتصل بالأسباب التي ساهمت في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وارتفـاع تكلفتهـا من حيث الأرواح البشـرية لاسـيما من ضـحايا الغـرق في عـرض البحـر، أشـار

المتدخلون إلى حرب الناتو الأخيرة على ليبيا وتفكك الدولة الليبية، ما جعل منها ملاذا سهلا للأفارقة وكذا العرب لركوب البحر من سواحلها إلى أوروبا، هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك بروز منظمات الإتجار بالبشر، حيث تشير التحقيقات إلى وجود منظمات عابرة للحدود وللقارات تتاجر بالبشر، وأن هذه المنظمات تنسق مع مجموعات الجريمة المنظمة داخل أوروبا نفسها ــ كما هو عليه الحال بإيطاليا ــ وذلك لتهريب المهاجرين غير الشرعيين بواسطة مراكب لا تصلح للسفر على متنها. وتصف هذه التقارير الدولية هذا النوع من التجارة بالبشر بأنها تجارة مربحة؛ إذ أنه، وحسب الأمم المتحدة، يجني المهربون من إفريقيا إلى أوروبا ومن أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى إلى أمريكا الشمالية نحو 06 ملايير و800 مليون دولار سنويا، في حين يجني بعض المهربين (مهربي البشر) أكثر من 60000 دولار أسبوعيا من هذه التجارة.

ويتوقع تقرير اللجنة الدولية للهجرة GCIM اتساع ظاهرة الهجرة خلال السنوات القادمة . وفي هذا الإطار برز التزايد المضطرد في عدد المهاجرين من الدول الأفريقية والعربية منذ أكثر من عقدين . ويشير إلى هذه التوقعات في الوقت الحاضر توجه آلاف الأفارقة يومياً إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط الشمالي قاصدين أوروبا ومتحملين عناء الصحراء الكبرى الذي يؤدي بعدد منهم إلى الهلاك ، أما الاتساع المذكور فيعود بالدرجة الأولى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول على خلفية الفقر وغياب الحريات وانتشار الفساد والتسلط السياسي والدكتاتوريات (www.dw-world.de/dw/article/0,2144,1791765,00.html).

فظاهرة الهجرة السرية أو الهجرة غير الشرعية كما يطلق عليها من الظواهر التي أصبحت تشغل بال المجتمع الدولي بشكل متنامي على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية ، ورغم المجهودات التي تبذلها دول البحر الأبيض المتوسط فإن هذه الظاهرة أصبحت تتّسع عبر المكان والزمان ، وذلك بسبب عدم بذل ما يكفى من الجهد للبحث عن حلول جذرية لهذه الظاهرة والحد من انتشارها ..

أكد تقرير صادر عن اللجنة الدولية للهجرة العالمية أن هناك حاجة ماسة للتعاون على المستويين المحلي والدولي لتنسيق سياسات الهجرة مع تزايد المهاجرين حول العالم البالغ عددهم حاليا 200 مليون شخص .

وأشار التقرير إلى أن المجتمع الدولي فشل في مواجهة التحديات المرتبطة بالهجرة الدولية وأن هناك حاجة لسياسات جديدة لتصحيح هذا الوضع .

كما طالبت اللجنة في تقريرها باعتبار الهجرة جزءاً أساسياً من الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والعالمية لزيادة النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول المتقدمة

وحمايــة حقــوق المهــاجرين الإنســانية والعمليــة ، ودمج المهــاجرين في المجتمعات المضيفة لنشر التعددية الثقافية وتعزيز الاندماج الاجتماعي .

وشدد التقريـر على ضـرورة ربـط الهجـرة بـالأمن حيث أصـبح هـذا الموضـوع يمثـل هاجسا دولياً ، لأن الأحداث التي وقعت أخيراً والتي يرتكبها مهاجرون أو أقليـات أدت إلى الربـط بين الهجـرة الدوليـة والإرهـاب الـدولي ، مؤكـدا أن من حـق كـل دولـة أن تصـيغ سياساتها المتعلقة بالهجرة ، وكل دولة لديها الحق في مخاوفها بشأن المهـاجرين إلا أنـه يجب الإشارة إلى أن المهاجرين يسـاهمون في الاسـتقرار واسـتتباب الأمن وذلـك بالحـد من معدلات الفقر والبطالة(موقع البلـد الالكـتروني ، تقريـر دولي يـدعو الى عـدم الربـط بين الهجـرة الدوليـة والإرهـاب العـالمي ، 8/10/2005.)

وترى دول الشمال أن إجـراءات أمنيـة متشـددة في الـدول المصـدرة للهجـرة ، من شأنها أن تحد وتقلص هـذه الظـاهرة ، ولـذا فإنهـا تُبـدي اسـتعدادها للمسـاهمة في هـذه الإجراءات ، إلى جانب الإسهام في تنمية اجتماعية واقتصـادية . فيمـا تـرى دول الجنـوب أن الاقتصار على التعاطي الأمني مع الظاهرة أمر مُجحـف وغـير مقبـول ، وأن المسـألة تحتاج إلى مقاربة شمولية ومندمجة تضع العنصـر البشـري في صـلب الاهتمـام ، وتعتمـد على روح شراكة متوازنة ومفيـدة للجميـع تسـاهم جميـع الأطـراف في وضـع حـل لهـذه الظاهرة .

وقد شهد حوض البحر الأبيض المتوسط طيلـة السـنوات الماضـية موجـة عارمـة من تنامي ظاهرة الهجرة السرية يقوم بهـا أشـخاص من دول الجنـوب عـادة للالتحـاق بـدول الشـمال ، والمتمعن في هـذه الظـاهرة لابـد أن يقـف على بعض العناصـر والمعطيـات الأساسـية الـتي لا يمكن تجاهلهـا ، بـل لابـد من الانتبـاه إليهـا للوقـوف على خطـورة الظاهرة .

ويمكن الإشارة إلى أن ليبيا تعتبر البوابة الرئيسية للقارة الأوربية ، وترتبـط ليبيـا حـدودياً بأشد الدول الأفريقية فقرا ، مع الأخذ في الاعتبـار أن العلاقـة الـتي تربـط دول الشـمال بدول الجنوب هي علاقـة تاريخيـة مبنيـة على عـدم تكـافؤ وعلى واقـع اسـتعماري خلّـف شعوراً بالمسؤولية من قبل شعوب دول الجنوب تجـاه دول الشـمال . وفعلاً فقـد ولّـدت تلك الحقبة الاستعمارية العديد من الاحباطات التي مازالت آثارها قائمة لدى شعوب دول الجنوب لتي تشعر بنفسها أنها كانت عرضة للاستغلال ، واستغلال خيرات بلادها من قبـل تلك الدول الاسـتعمارية وهـذه الخلفيـة التاريخيـة هي الـتي جعلت العديـد من الأشـخاص أصيلي الـدول الـتي كـانت عرضـة للاسـتعمار تحـاول البحث عن أمـل في دول الشـمال افتقدته في دولها بسبب استنزاف مواردها من قبل الدول الاستعمارية .

الهجرة في ظل النظام العالمي الجديد :

ومن العوامل التي ساهمت في زيادة حجم الهجرة الدولية هناك العولمة والتفاوت المتزايد في الأوضاع المعيشية سواء داخل البلدان أو في ما بينها إن العديد من الأشخاص المتنقلين يبحثون عن فرص للعمل أو التعليم ، والبعض يسعى إلى لم الشمل مع أسرهم في حين يحاول الكثيرون الفرار من الاضطهاد أو الصراعات أو العنف العشوائي في بلدانهم.

فبالنسبة للدول المصدرة للهجرة فمن البديهي أن الشخص الذي يتخذ قرار الهجرة السرية يكون غير ملتزماً بالقوانين والأعراف في مجتمعه ، فمن الطبيعي أن يكون من بينهم من احترف الإجرام ومن ضمن المطلوبين أمنياً لدى الدول المصدرة للهجرة ، فيغادر الشخص دون إن يطاله القانون ، وبذلك ينتشر الإجرام دون رادع قانوني حيث يصبح المجال مفتوحا للجميع بمغادرة الدولة بمجرد ارتكاب أي جريمة .

ويلاحظ أن الهجرة عبر الأراضي الليبية تمتهنها عصابات دولية منظمة هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن عمليات التهريب البشري ، أفراد تلك العصابات من الذين سبق لهم أن عملوا لدى المؤسسات المرتبطة بالهجرة وخبراء المسالك من خلال العمل في المجال السياحي ومرافقة المجموعات السياحية عبر الصحراء الليبية، وكذلك ممن كانوا يمتهنون الصيد البحري حيث لديهم القدرة على التعامل مع المراكب وطرق عبورها في البحر، فتلكم العصابات يجب أن تضم خبراء في مسالك البحر والصحراء .

وينطلق المهاجرون من السواحل الليبية (أبي كماش و زوارة و الزاوية والماية و شواطي طرابلس وتاجوراء وجنزور ، وصبراتة والخمس وزليتن ومصراتة بإتجاه جزر صقلية ولامبيدوزا والينوز الإيطالية إضافة إل مالطا(جوان ، 2009،4)

للهجرة غير الشرعية آثار عميقة ومتداخلة على كل المستويات والأطراف ذات العلاقة ، فعلى مستوى بلدان اتحاد المغرب العربي هناك تكاليف اقتصادية للخدمات الاجتماعية والأمنية التي توفرها للمهاجرين غير الشرعيين الى حين تسوية أوضاعهم أو ترحيلهم . وهناك إشارات الى أن هذه الهجرة غير الشرعية عند استقرارها المؤقت في بلدان المغرب العربي تنافس الأيدي العاملة المحلية لتدني أجورها ، كما أن المهاجرين يقبلون بالعمل في ميادين لا يقبل العمل فيها أبناء البلاد الأصليين ، وتحت أية ظروف عمل غير مناسبة ، ويشكلون دائماً هاجساً أمنياً مما يزيد من مشكلة عدم الاستقرار الاجتماعي والأمني . وتحمل تكلفة نقلهم وترحيلهم الى بلدانهم الأصلية ، إضافة الى أنهم يشكلون مظاهر اجتماعية وثقافية غير لائقة ، حيث أن الكثيرين منهم يتسولون في الشوارع وميادين المدن الكبرى ، وتجد السلطات الاجتماعية والأمنية نفسها في حرج كبير للكيفية التي سيعاملون بها وهم ملاحظون كمهاجرين غير شرعيين كثيراً في شوارع الرباط والدار البيضاء وطرابلس .

ومن الآثار الاستراتيجية للهجرة السرية الاختراقات الأمنية التي تتعرض لها دول العبور (دول جنوب حوض المتوسط) حيث تكون مسرحاً تتلاقى فيه العصابات الإجرامية لتبادل الخبرات الإجرامية في مجالات السرقة والنصب والتزوير والمخدرات وتجارة الأسلحة والممنوعات ويوفر ذلك التلاقي تنظيما وتنسيقاً بين التنظيمات الإجرامية مما يصعب على الدول مواكبة نشاطاتها وحصولها على التقنيات المتطورة والأموال لتصبح ندا لأجهزة الدول الرسمية وتصعب السيطرة عليها ومتابعتها

و بحسب الإحصائيات المتوفرة فإن هنالك خمس عمليات للهجرة السرية يومياً وما يناهز 170 شهرياً وذلك منذ سنة 1992 ، رغم الجهود المبذولة فما زالت هناك صعوبات للوصول إلى الرؤوس المنظمة و المخططة لشبكات الهجرة السرية . وذلك يثقل كاهل الأجهزة الأمنية ويشتت جهودها لتتراخى عن قضايا أخرى قد تكون أهم أمنياً .

ومن الآثار الأمنية للهجرة السرية انتشار ظاهرة التسول المنظمة وما ينتج عنها من جرائم خطف الأطفال والسرقة والتي أصبحت منتشرة على نطاق واسع .

وكثير ما تعاني أيضا دول العبور للهجرة من ظاهرة تزوير العملة والتي تقوم بها العصابات

بالإضافة إلى تعرض هؤلاء المهاجرين لأوضاع لا إنسانية ، حيث ينتظرون عدة أشهر قبل ترحليهم على قوارب الموت . وفى أحيان يطلق المهربون النار على المهاجرين الذين يبدون اعتراضاً على تكديس عدد كبير منهم في زوارق قديمة يتعرض عدد كبير منها للغرق . وعليه فإن هناك المئات من الشباب المفقود دون أن يعرف عن مصيرهم أي شيء ، أما الناجون فيتعرض عدد كبير منهم للحجز على الشواطئ الأوروبية وللمعاملة غير الإنسانية بشهادة الصليب الأحمر ومفوضية شؤون اللاجئين ، ويواجه من ينجح بالدخول إلى أوروبا استغلال أصحاب الأعمال وعدم تمتعه بحقوق تذكر فضلاً عن العنصرية التي يواجهها . كل ذلك يتحمله هؤلاء الشباب لأن هناك ظروف اقتصادية طاحنة تجبرهم على المخاطرة . وعليه لا ينبغي للإتحاد الأوروبي ولا لحكومات دول حوض المتوسط تجاهل كل ذلك في وضع سياسات تتعامل مع الظاهرة .

خاتمة :

ظاهرة الهجرة اليوم من الظواهر الشائكة والمعقدة لا بالنسبة للدول التي ترى العديد من أبنائها يهاجرون خارج حدودها فحسب، بل إلى دول العبور والدول المستقبلة لهم نظراً لما تكتسبه الهجرة الدولية من إبعاد سياسية وديمغرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية فضلاً عن علاقتها بموضوع حقوق الإنسان والتنمية البشرية ، فظاهرة الهجرة حديثاً بدأت تأخذ حجماً أكبر بسبب التحولات الاقتصادية التي شهدتها بعض المجتمعات نتيجة الأزمة الاقتصادية مما يؤكد على دراستها كظاهرة من ظواهر التحول الاجتماعي وتتعدد الآراء والأفكار حول أسباب الهجرة غير الشرعية الأفريقية إلى أوروبا ،

وذلك نتيجة لتعدد اسبابها . حيث أن الإقتصاديين ينظرون لها نظرة اقتصادية مادية ، والسوسيولوجيين يركزون على البعد الاجتماعي ، والسياسيين ينظرون بنظرة الدبلوماسية والمصالح العليا للدولة ، ولعلماء النفس نظرتهم المرتكزة على الفرد والدوافع السيكولوجية ، وعلماء الجغرافية يركزون على الظروف الجغرافية لذلك تعتبر دراسة ظاهرة الهجرة من الموضوعات الأساسية التي نالت اهتماماً كبيراً من المسئولين والمخططين والمختصين والمهتمين بهذا الجانب ،لما لها من تأثيرات واضحة على الكيان الاجتماعي ،والاقتصادي ،والسياسي ،والثقافي، والديموغرافي للمجتمع، وبما يؤثر تأثيراً مباشراً على التنمية في المجتمع.

ومن منظورنا الاجتماعي والثقافي والنفسي للهجرة غير الشرعية إنها ظاهرة على قدر من الخطورة وثمناً إنسانياً باهظاً يتمثل في عدد الأرواح التي يبتلعها البحر المتوسط نتيجة الاستغلال الناشئ من طرف شبكات التهريب ، وذلك لظروف هؤلاء الضحايا الباحثين عن لقمة العيش ، أو الباحثين عن الفردوس المفقود الساعيين الى عبور البحر المتوسط تحقيقاً للحلم الأوروبي ، ومن الناحية النفسية فالخيط جد رفيع هنا بالنسبة للمهاجر بين الحياة والموت ، فالإنسان هنا في أعلى درجات الإحباط واليأس من الحياة ، وفي مثل هذه الحالة النفسية يمكن أن يتحول هذا الإنسان الى أي شيء ويحتاج لتدخل اخصائي اجتماعي نفسي للوقوف على شخصية المهاجر ودعمه نفسيا بالإضافة إلى توطين البرامج التنموية في موطن المهاجر الأصلي وذلك يحتاج لتكاثف الجهود من المجتمع الدولي ومؤسساته .

نتائج البحث:

من أهم نتائج البحث :

- الهجرة غير الشرعية ظاهرة إنسانية وأزمة يجب التعاطي معها من خلال البرامج التنموية باعتبارها أزمة اقتصادية واجتماعية وإنسانية تدفع الناس للهروب من واقع سياسي اجتماعي اقتصادي ولكنها تخفي آثار أمنية تكون عواقبها باهضة الثمن أن لم يتم وضع كافة الإجراءات الأمنية لمواجهتها والاستعداد لها .

- للهجرة غير الشرعية ثمناً إنسانياً باهظاً يتمثل في عدد الأرواح التي يبتلعها البحر المتوسط نتيجة الاستغلال الناشئ من طرف شبكات التهريب ، وذلك لظروف هؤلاء الضحايا الباحثين عن لقمة العيش

- تقوم الشبكات المختصة بتهريب المهاجرين غير الشرعيين باستغلالهم وإخضاعهم لظروف قاسية ومعاملة غير إنسانية خلال المدة اللازمة لإيصالهم الى بلدان المهجر.

- تتطلب المعالجات أن يتم تبني البرامج التنموية والاجتماعية تمول من قبل الدول الغنية والتي تمتلك مداخيل عالية ، وهي إجراءات باهظة التكاليف ، إضافة الى البحث عن

جذور هذه المشكلة وأسبابها ، ووضع المعالجات المناسبة لها في الدول المصدرة للهجرة .

- نظرا لإن ليبيا تتمتع جغرافيا بالموقع المتميز فهي تشكل مدخلاً استراتيجيا إلي أوساط القارة الأفريقية، من جهة وبوابة رئيسة تجاه أوروبا عبر البحر المتوسط من جهة أخرى وقد ورط هذا - - الموقع ليبيا في تسلل المهاجرين من افريقيا ودول الجوار للتوجه إلى القارة الأوربية ، وفي الوقت الذي أصبحت فيه الأنظار الأوربية تتجه للتراب الليبي رغم أن الدولة الليبية ليست إلا ممر عبور بحكم موقعها .

- الأخطار التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من الأفراد بطريقة تتسم بالغموض وخارج دائرة المألوف قانوناً والمصرح به ، وخارج المنافذ المحددة لعبور الأشخاص تشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل دول الدولة الليبية عبور ، كالذي تشكله على دول الوصول ، وذلك بما يتطلبه تدفق هذه الأعداد من استحقاقات مادية وبشرية وفنية لرصد ومتابعة وكشف وضبط هذه الحالات لذلك ترى الباحثتان أن تظافر الجهود والتعاون المشترك قد يمنح أنجع الحلول وأفضل من تبادل الاتهامات بين الدول والمنظمات .

- وضع استراتيجية تنموية من خلال بناء القدرات وتوظيفها وتوطين الاستثمارات والحد من انتشار الأسلحة يشترك فيها خبراء من الدول المصدرة للهجرة ودول العبور ويكون التمويل من الدول المستقبلة للهجرة أو مقصد المهاجرين والتركيز على الإعلام في طرح مشاكل ومخاطر هذه الظاهرة حيث أن الآثار الأمنية للهجرة السرية تمس جميع الأطراف سواء الدول المصدرة للهجرة ودول العبور والدول المستقبلة للهجرة .

إعادة النظر في تجريم الهجرة غير الشرعية باعتبارها أزمة اقتصادية واجتماعية وإنسانية تدفع الناس للهروب من واقع سياسي اجتماعي اقتصادي ونتائجها في الأغلب غير معروفة في كلتا الحالتين الدول الأوروبية لها دور في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة للسياسات التي اتبعتها لخدمة مصالحها الوضع الاستعماري خلّف بدوره فقراً ملحوظاً في دول الجنوب ، الأمر الذي انعكس على قدرة تلك الدول في توفير مواطن الشغل للباحثين عنها من الشباب خصوصاً – وأمام انتشار وسائل الاتصال ، وفى عصر طغت عليه ظروف العولمة – في كل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والاتصالية ، لم يعد من الممكن تجاهل رغبات الشباب والعاطلين عن العمل لإيجاد آفاق أمام مستقبلهم، خاصة وأن الهجرة أصبحت ثقافة المواطن الإفريقي وليست حاجة .

- من العوامل التي ساهمت في زيادة حجم الظاهرة التفاوت المتزايد في الأوضاع المعيشية، سواء داخل البلدان أو في ما بينها حيث أن المهاجرين يبحثون عن فرص للعمل أو التعليم، والبعض يحاول الفرار من أوضاع معيشية سيئة مثل الاضطهاد أو الصراعات أو العنف في بلدانهم ، والفقر والجهل والمرض والبطالة وغيرها .

- من الصعوبة بمكان تحديد حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية فجميع الإحصاءات الصادرة من قبل المنظمات والوكالات المتخصصة عبارة عن توقعات نظرًا للطبيعة غير الرسمية التي تتم بها لاعتبارها هجرة سرية وغير قانونية فهي غير مسجلة وغالبًا ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين ، وذلك لتنوع أنماطها وصورها وأشكالها

- للهجرة غير الشرعية ثمناً إنسانياً باهظاً يتمثل في عدد الأرواح التي يبتلعها البحر المتوسط نتيجة الاستغلال الناشئ من طرف شبكات التهريب ، وذلك لظروف هؤلاء الضحايا الباحثين عن لقمة العيش

- تقوم الشبكات المختصة بتهريب المهاجرين غير الشرعيين باستغلالهم وإخضاعهم لظروف قاسية ومعاملة غير إنسانية خلال المدة اللازمة لإيصالهم الى بلدان المهجر.

- تتضمن اتخاذ وسائل غير مشروعة قانونيا للإبحار من السواحل الليبية إلي أوروبا عن طريق البحر الأبيض المتوسط بدون وثائق رسمية عبر قوارب متهالكة وهي رحلة أشبه إلى الموت.

- تتطلب المعالجات أن يتم تبني رزمة من البرامج التنموية والاجتماعية تمول من قبل الدول الغنية والتي تمتلك مداخيل عالية ، وهي إجراءات باهظة التكاليف ، إضافة الى البحث عن جذور هذه المشكلة وأسبابها ، ووضع المعالجات المناسبة لها في الدول المصدرة للهجرة .

- نظرا لإن ليبيا تتمتع جغرافيا بالموقع المتميز فهي تشكل مدخلاً استراتيجيا إلي أوساط القارة الأفريقية، من جهة وبوابة رئيسة تجاه أوروبا عبر البحر المتوسط من جهة أخرى وقد ورط هذا الموقع ليبيا في تسلل المهاجرين من افريقيا ودول الجوار للتوجه إلى القارة الأوربية ، وفي الوقت الذي أصبحت فيه الأنظار الأوربية تتجه للتراب الليبي رغم أن الدولة الليبية ليست إلا ممر عبور بحكم موقعها .

- الأخطار التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من الأفراد بطريقة تتسم بالغموض وخارج دائرة المألوف قانوناً والمصرح به ، وخارج المنافذ المحددة لعبور الأشخاص تشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل دول الدولة الليبية عبور ، كالذي تشكله على دول الوصول ، وذلك بما يتطلبه تدفق هذه الأعداد من استحقاقات مادية وبشرية وفنية لرصد ومتابعة وكشف وضبط هذه الحالات لذلك ترى الباحثتان أن تظافر الجهود والتعاون المشترك قد يمنح أنجع الحلول وأفضل من تبادل الاتهامات بين الدول والمنظمات .

توصيات البحث :

يوصي البحث بما يلي :

- تعد الهجرة البشرية من أهم الظواهر التي ارتبطت بالإنسان منذ ظهوره على وجه الأرض ، وهي من الظواهر التي ساهمت في انتشار الإنسان في الأرض وظهور مجتمعات إنسانية مختلفة

- وقد كانت هذه الظاهرة قديماً تأخذ أشكالاً بسيطة غير معقدة تقوم أغلبها على دوافع البحث عن الغذاء ومصادر المياه والمرعى وأماكن الصيد ، ومع تطور المجتمعات والزيادة في عدد السكان صارت هذه الظاهرة تتطور في أشكالها وتختلف في أسبابها ودوافعها حتى أصبحت إحدى العلامات البارزة في عمليات التغير الاجتماعي .

- منذ القدم خرجت جماعات بشرية كبيرة من أوطانها لتستقر في أوطان جديدة ففي العصر الحجري خرجت جحافل الزراع من منطقة الشرق الأوسط لتستقر في مناطق أخرى ، كما أنه في عصر المدن خرج الفينيقيون الى سواحل البحر الأبيض المتوسط حتى وصلوا الى سواحل المحيط الأطلسي ، حيث أقاموا في كل مكان وصلوا إليه المدن التي بقيت رمزاً لاستقرارهم في أوطان جديدة .

- تعزيز آليات ضبط الحدود البرية والبحرية لمواجهة منظمات الهجرة غير النظامية على الحدود ، والتعاون الفني والامني والقضائي والتشريعي بين موطن المهاجرين ودول العبور والدول التي ينوي المهاجرين الإقامة فيها حيث أن المهاجر قد يعبر أكثر من دول للوصول إلى مقصده ، وفي اطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.

- وضع برنامج تنموي شامل لتعزيز إمكانيات زيادة فرص العمل لمواكبة زيادة المشاركين في اسواق العمل، وتطوير مهارات العمالة لمواكبة متطلبات اسواق العمل الاقليمية والعالمية.

- تطوير المناهج التعليمية لتعزيز متخصصين و فنيين، واعادة تقييم التدريب الفني والمهني ، وذلك من خلال صياغة سياسات التعليم والتوظيف وفقاً للاحتياجات الحالية والمستقبلية لأسواق العمل في عصر العولمة .

- استحداث مؤسسات مشتركة بين دول المنشأة والعبور والمقصد ، يتم من خلالها تبادل المعلومات والخبرات والمساعدات واستخدام الطرق العلمية والفنية واستراتيجيات تنموية للحد من الظاهرة .

- بناء القدرات بدول المنشأ وتوظيفها لمواكبة زيادة المشاركين في اسواق العمل، وتطوير مهارات العمالة لمواكبة متطلبات سواق العمل الاقليمية والعالمية.

- التعاون بين الدول كافة تحت مظلة المجتمع الدولي كشركاء متكاملين للتعاطي للعمل معا للحد من أخطار الهجرة غير الشرعية عبر تعزيز آليات مكافحة عصابات وشبكات تهريب المهاجرين بجهود امنية مشتركة بين الدول المعنية.

- إجراء الدراسات والأبحاث حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية للوصول إلى آثارها الفعلية على المجتمع الليبي .

- وضع برنامج تنموي شامل لتعزيز إمكانيات زيادة فرص العمل لمواكبة زيادة المشاركين في اسواق العمل، وتطوير مهارات العمالة لمواكبة متطلبات اسواق العمل الاقليمية والعالمية.

المراجع :

1. ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الثانية، دار أحياء التراث العربي، الجزء الخامس عشر، بيروت، لبنان، 1997.
2. أحمد الربايعة، دراسات في نظرية الهجرة ، منشورات دائرة الثقافة ، عمان ، الأردن ، 1987.
3. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان ،1982 .
4. أحمد شفيق السكري، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة: 2000.
5. أحمد علي اسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، القاهرة، مصر، 1997 .
6. أسامة بدير، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التعريف – الحجم – المواثيق الدولية – الدوافع والأسباب"
7. امل يوسف الصباح، البيانات الإحصائية لظاهرة الهجرة الدولية، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، الكويت، 1986 .
8. الأمم المتحدة ، برامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، 1990 . 1994 ، 2001 .
9. تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية، العمالة العربية المهاجرة في ظل العولمة، مؤتمر العمل العربي، الدور الثلاثون، تونس، 2003 .
10. حسن صالح جوان ، الهجرة الدولية إلى ليبيا ومدى قدرة ليبيا للإستجابة للتحديات الراهنة والمستقبلية بمسألة الهجرة ، بحث غير منشور ، ندوة حول الهجرة ، أكاديمية الدراسات العليا جنزور ، طرابلس ، 2009.
11. حسن علي حسن، المجتمع الريفي والحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 1991.
12. حسن محمد حسن محمد، علم اجتماع السكان وتنمية الموارد البشرية دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992 .
13. حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة الشؤون الاجتماعية والعلمية، بغداد العراق، 1954.
14. نجاة عبدالسلام فطيس، الأثار الاقتصاية والاجتماعية والصحية للهجرة غير الشرعية على سكان منطقة زواره للفترة(1997-2007) جامعة طرابلس2009.
15. رضا محمود تائب ، الهجرة العربية إلى أوروبا ، مجلة الوحدة العربية ، المجلس القومي للثقافة العربية ، العدد 98 ، الرباط ، المملكة المغربية .1992 .
16. زهير حطب، مساهمات الاجتماعين العرب في قضايا التنمية، معهد الإنماء العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1985.
17. سلوى عثمان الصديقي، قضايا الأسرة والسكان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.
18. سميرة كامل محمد ، أحمد مصطفى خاطر ، التنمية الاجتماعية ، المكتب الجامعى الحديث ، الاسكندرية ، مصر .
19. شاكر إبراهيم، الإعلان ووسائله ودوره في التنمية الاجتماعية، مؤسسة أدام، مالطا،فاليتا، 1975.
20. صالح علي الزين، زينب محمد زهدي، قضايا في الاجتماع والانتربولوجيا، منشورات جامعة قاريونس ،بنغازي، دار الكتب الوطنية، 1996.

21. الطاهر أحمد الزاوى، القاموس المحيط، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الرابع، الطبعة الرابعة، الرياض، السعودية، 1996.
22. عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدن، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1996.
23. عبد الله عبد الدايم ، الإنفاق والتمويل فى خطط التنمية بالبلاد العربية ، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية ، السنة السادسة ، ع 5 ، بيروت ، 1979
24. عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع النشأة والتطور، الإسكندرية ، مصر، 1999.
25. عبدالحميد عطيه،التشريعات ومجالات الخدمة الاجتماعية ،القاهرة ،المكتب الجامعى الحديث.
26. عبدالعزيز طريح شرف، جغرافية ليبية، الاسكندرية: منشورات مركز الاسكندرية، 1996.
27. عبدالوهاب إبراهيم ، أسس البحث الاجتماعي ، مكتبة نهضة الشرق ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، مصر ، 1982.
28. على الحوات، الهجرة الغير الشرعية إلي أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، ط1، ليبيا ، منشورات الجامعة المغاربية،2007.
29. على عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، ط 4،الإسكندرية، مصر، 1992.
30. على وهب، الجغرافية البشرية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1996.
31. علي الحوات، أسس التنمية والنمطية الاجتماعية، دار الحكمة، طرابلس ، ليبيا،
32. عمر التومي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي،جامعة الفاتح ، طرابلس ، ليبيا ط 3 ،1989.
33. فتحي محمد أبو عيانه، جغرافية السكان،دار النهضة العربية،ط2،بيروت،لبنان ، 1980.
34. القاضي بيار فرنسيس الهجرة غير المشروعة بين الدول العربي بيروت في 4 و5 تموز 2011 .
35. المادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . الموقع الالكتروني لهيئة الأمم المتحدة . http://www.un.org/arabic/aboutun/humanr.htm
36. محمد الجوهري، علم الاجتماع التطبيقي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.
37. محمد السيد غلاب، محمد صبحي عبد الحكيم، السكان ديموغرافيا وجغرافيا .
38. محمد الغريب عبد الكريم، سيسولوجيا السكان، ط 3، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، مصر 1987 .
39. محمد رشيد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن ، 2000.
40. معجم القضايا السكانية، صندوق الأمم المتحدة للسكان،الأمم المتحدة، نيويورك، 1996، ص20.
41. مهدي علي الوحيد، هلال إدريس مجيد، مقدمة في التنمية والتخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دمشق، سوريا ، 1988.
42. موقع البلد الالكتروني ، تقرير دولي يدعو الى عدم الربط بين الهجرة الدولية والإرهاب العالمي ،8/10/2005.\
43) MERRIAM WEBSTERS COLLEYIATE DICTIONARY . ENTH .EDITION COPYRIGHT. MADE IM U.S.A 1997, P. 96
44) http://www.albaladonline.com/new/modules.php?op=modload&name=News&file=archivedarticle&sid=80806&archive=1

http://www.dw-world.de/dw/article/0,2144,1791765,00.html(45
http://www2.swissinfo.org/sar/swissinfo.html?
siteSect=41&sid=4382447 (46
موقع البلد الالكتروني ، تقرير دولي يدعو الى عدم الربط بين الهجرة الدولية والإرهاب العالمي ،8/10/2005.50([47]

http://www.albaladonline.com/new/modules.php?
op=modload&name=News&file=archivedarticle&sid=80806&archive=1